إعادة ترسيم الحدود الجغرافية مع استعادة الهوية من خلال المرجعيات السابقة

حين يعجز العقل السياسي عن تقدير المسافات في المواجهة مع التاريخ

علينا أن نعود في السياسة لتلك الخرائط السابقة التي تعيد صياغة مصير الأمة

لا سياسة بلا خريطة. في مسألة إدارة الصراعات وفي صلب المجتمع الفاقدة للرهان على شكل من الاستقرار في القيادة نعود إلى أطروحات ونظريات مازال لها حضور فاعل في مواجهات اليوم .

وفي فرضية ان الجغرافيا هي من يصنع القرار السياسي، نرجع لما قاله زعيم فرنسا الجنرال ديجول. وعند التعمق بهذه العبارات ندرك حساب المسافات في مفاهيم الادارة عند مستويات المراحل.

نجمي عبدالمجيد

في هذا الاتجاه يقول : (انه دائماً يحرص على ان ينظر إلى الخريطة ويطيل النظر إليها قبل ان يبدي رأياً في أي قضية سياسية وحتى إذا كان يعرف خطوط المنطقة التي تهمه في لحظة بعينها فانه يريد ان يعيد تذكير نفسه بها ثم ان كل نظرة على الخريطة وتأمل لها كفيلان أن يولدا عوامل واحتمالات لابد من ادخالها في أي حساب للحوادث والتطورات. ودائماً ينصح رفاقه ووزراءه ومساعديه بان يستشيروا الخريطة اولا لأنها سوف تضيف دائما شيئا جديداً أو سوف تعيد تذكيرهم بحقائق تبدو بديهة لكنها في بعض اللحظات قد تغيب عن الذاكرة عندما تجري الحسابات في زحام الحوادث).

هنا في الشرق الأوسط تصبح هذه النظرية السياسية ـ العسكرية أكثر الافتراضات الواقعة على دول لم تشهد الاستقرار بل هي في دوائر التناحرات الداخلية والتصارع الاقليمي حيث ظلت مشاريعها تدور في دوامة الانقلابات وحكم السلطة المطلقة فكانت النتائج عجزاً في آليات التغيير والدوران عند نقطة التآمر.

هذا أفرز خصائص التفكك والتشرذم وأعاد إحياء نزعات قومية وطائفية ومناطقية في مواقع كان قد تم صياغتها باسم الدولة القومية ـ الجمهورية، لكنها اليوم ترجع إلى خرائط من السابق كان يظن أنها ذهبت عند بداية التحرر من الاستعمار ورفع علم الاستقلال.

حين تخرج الدول من حق السيادة إلى دائرة الإقليم حتى إن ظلت في وجهة الجمهورية لا يكون هذا؛ إلا من منطلق أزمة في الهوية؛ لأنه في عمق الخرائط لا تنفرد السياسة الرسمية وحدها بقوة التحكم بخطوط الطول والعرض، بل تظهر ركائز ظلت لعقود في منفى الهوامش تغذي النزعات الذاتية حتى تضخمت إلى درجة القوة المحركة في حق المطالبة بتقرير المصير، وهو ما دخلت فيه عدة مناطق ظلت في حكم السيادة الوطنية، وإذا بالحاضر منازلة وتصادم ربما يدخل فيها السلاح للحسم.

غير هذه العوام،ل واجهت هذه الدول أزمة في شرعيتها، وبقدر عمق هذا الشرخ تصاعدت حدة الرفض لها، بل طردها خارج الحدود والتي لم يعد معترفاً بها، بل أدخلت في دائرة الغزو والاحتلال وتتحول المقاومة من حقوق المواطنة في عودة الهوية، وهذا قد يفيض على ما يحيط به محدثاً مضاعفات يصعب حسمها ورصد حسابها.

عند هذه الحالة تذهب الخريطة الواحدة نحو أكثر من تحديد المسافة وتشكل الصور، وتصبح هويات المواقع هي دوائر الطرد لما كان مقبولاً في الماضي.

مشروع الدويلات والكيانات الصاعدة في الجغرافية المتصدعة تؤكد إن كان ظلاً واحداً وهو في الأسس تركيب غير متجانس، حددت عبر أساليب القهر السلطوي لتصبح هوية الدولة هي اللون المفروض على كل الأشكال ومحو غير الراغب في الاندماج في اطار شرعية أسست بواسطة عقيدة القهر في قيادة الدولة.

علينا ان نعود في السياسة لتلك الخرائط السابقة التي تعيد صياغة مصير الأمة.

في غفلة من مفهوم التاريخ يظن البعض ان الذاهب لن يعود لكن معادلات الانقلاب الزمني تبرهن خطأ هذا الاعتقاد.

هذه الصراعات التي تعاني منها عدة دول عربية تدل على ان قيامها كان على نظرية فقدان التوازن بين صناعة القرار السياسي وادراك المسافات على الخرائط ـ الجغرافية.

لذلك ولدت هذه الدول وهي حاملة واجسادها عدة أمراض لم تقدر على علاجها لأنها كانت هي جزءاً من بيئة اعراضها.

فلم يكن لديها من اساليب الاحتواء سوى القمع والعنف وترحيل المستحقات عبر ترحيل الأزمات الذي اوصلها إلى حافة الانفجار والتمزق.

في رؤية تطرح هذا الفرض تولد الدولة صراعاتها الداخلية كجزء من قابلية استمرارها في الوجود.

فهذا التناحر الداخلي هو من يخلق فيها صيغة الاتصال مع التاريخ. صحيح هناك خلافات وتصدعات وحروب قد تظهر في هذا الكيان لكن من جوف كل هذا تعاد عملية تكوين عناصر الدولة عبر حقب الأزمنة.

الدولة في عز قوتها تصعد من نار مواجهاتها مع الداخل والخارج وفي لحظات سقوطها تسعى لخلق صيغ مغايرة لما يمكن ان يدفع بها نحو الصعود.

لكن في هذا لابد من تبدل الرجال والعقليات والصور والمعالم؛ لان عملية إعادة التوليد لها لن تقوم على نفس الركائز السابقة فهي ان اعادت نفس المربعات السابقة تعيد افناء ذاتها قبل نضوجها.

لهذا حين تعمل الدولة على خلق ذاتها مرة اخرى عليها ان تذهب مسافات نحو الامام لقراءة المستقبل.

لذلك لا عمل سياسي بدون قراءة الجغرافية. والفهم الموضوعي لطبيعة المكان والحاضر مرتهن بما جرى من الأحداث وبغير هذا الادراك يضرب التكسر قوة الطموح.

ان الرؤية التي طرحت في حقل العمل لها عدة اشكال من اساليب التطبيق حسب خصائص كل دولة.

غير ان دورات الصراعات في قلب الدولة العربية ذات الحكم الجمهوري قد أوصلت الوعي السياسي عند الجماهير إلى نقطة الصفر في امكانية بقاء هذه الأشكال من صور الحكم.

يأتي طرح البدائل. هنا لا تذهب الرؤية نحو الغد بل تمارس عملية الارتداد إلى الماضي وأولى المعالم في هذه العودة خرائط هناك من يرى فيها الأصل والانقاذ من حكم قهر لعقود من الزمن حق تقرير المصير لجماعات ان هي صاغت لها برامج عمل سياسي تكتسب حقوق الشعوب.

لم ينطلق مشروع الشرق الأوسط الجديد دون عودة إلى خرائط العهود السابقة.

ان الدولة القومية قد جمدت المسافات عند حدود هيمنتها لكن لن تقدر على محو الانقسامات من ذاكرة الأمة.

بمعنى ان فعلها السياسي ظل صغير التأثير وجانبي الحضور في العمق، وحتى الخرائط التي فرضها كانت عرضة لعدة هزات مدمرة تصدعت فيها كل محاولات إعادة الجغرافيا الواحدة.

في الراهن نرى قوة صاعدة في مناطق عدة من دول المنطقة ترفع شعارات تعبر عن ميلاد دويلات من قلب الدولة المركزية، بل هي تمددت في مطالبها إلى حالة من التحدي والمقدرة القتالية وحتى نشر الفناء الكامل لكل ما حولها ان لم تصل إلى غايتها.

حين تفقد الدولة سلطتها المركزية، يصاب جهازها الإداري بحالة من التوقف عند مسافات من المقدرة على تجاوز المحن. وتعطل فيها القوة القهرية مهما سعت لإعادة هيبة السلطان، وتحشر في مساحة لا تتجاوز أبواب مكاتبها. هنا يكون في الخارج نفوذ جديد يتصاعد مع حدة الكشف عن خرائط الماضي. هنا تبدأ نظرية (بعث الروح بالتراب وإقامة الحق في الأرض).

هي سياسة هدم ركائز الدولة، وفرض جغرافيا مغايرة وفي طرح شروط ربما تعجز بقايا الدولة عن الامساك بها.

فمن جغرافية الاحاطة الكاملة تتركب معايير هي قادمة من الوعي الثقافي لذات جماعة وصل فيها الزمان إلى نقطة طرد الاحتواء المطلق في مفهوم السلطة وطرح معالم تستمد من خرائط الماضي آلية تحدٍ تجعل حتى من الفرد رفضا لما تراكم عليه من ثقافة الشمولية في السياسة، وتنصيب شرائح من خصائص الخروج عن هذا التسلط، والتحاور من قاعدة إن هنا ليست جماعة بل أمة - شعب له من حقوق التاريخ ما يجب ان يكون حاضرا في خط المواجهة. هذا هو ما يعتمل في صراعات اليوم، مناطق سوف تتحول إلى كيانات لن تعود إلى حظيرة الدولة.

لم تعد المسافة في الاتصال محورها الحوار بل القوة- السلاح. حق الانتزاع - الخروج من ذلك الذي فرض في إطار خرائط لم تكن من نفس الهوية بل أجبر الواقع على تحملها والتعامل معها لأن القوى القهرية للدولة لا ترى في فعل السيطرة إلا عبرها، ومن نفس درجة رد الفعل يكون التخاطب المنطلق نحوها. سياسة القهر من تفرض الامر الواقع. الحرب تعني التحرر وترسيم المعالم والتذكير بان خرائط الماضي ما زال لها من الفعل المحرك نحو اتجاهات من سياسة التغيير. في كتاب (الدولة ...مغامرة غير اكيدة) يطرح علينا المفكر السياسي جاك باغنار بعضا من عوامل التمزق الجغرافي وهدم الخرائط السابقة عبر مقدرة الجماعة في صناعة القومية الخاصة بها حيث يقول : (تفرض جماعة نفسها بالقوة وتصادر السلطة وتنتزعها وتثبت سلطانها ونفوذها وستكون الحرب هي العامل المولد.

وسيبتكر المنتصرون- بفرض قوانينهم- ظهور ما نسمية مستقبلا بالدول. ولسوء الحظ لا يمكن بهذه الفرضية ان تحدد اللحظة او الأعمال التي أطلقت هذه العداوة بين الجماعات المتنافسة .

إلا أن السلطة كانت مصادرة بداخل هذه الجماعات من قبل طبقة أو من قبل اصحاب الامتيازات، وكانت هذه مشكلة أخرى.

يتعلق السؤال الحقيقي بالأسباب التي قادت جماعة ما كي تحتشد في لحظة محددة من تاريخها لإثبات ذاتها في سبيل نيل اعتراض الآخرين بها. فهل نستطيع بداية ان نماثل امتدادا طبيعيا يقود جماعة مشكلة لتعميق اندماجها والتحامها محركة اصالتها المحددة بتبرير مطلب الاعتراف النوعي .

وصحيح أنه يوجد خلافات في بنية الاجسام بين الناس؛ إلا أن الأضعف جسديًا لديه ما يكفي من القوة الاقوى جسديا. فالإنسان ذئب بالنسبة للإنسان. ويشكل اختلاف هذه النظريات شاهدا على عجزنا عن تفسير سر تكوين الدولة، فهل ستتحول المجتمعات الانسانية تحت ضغط بعض الأحداث لتمنح الفرصة الحياتية للدولة).

حين نتعمق اليوم بما جاء في كلمات ديجول ونشاهد ما يجري في الشرق الاوسط من حروب وصراعات، ندرك ان الكثير من الحكام العرب قد غابت عنهم دراسة خرائط بلدانهم؛ لذلك جاءت معظم قراراتهم بعيدة عن البحث في الجغرافيا وكيف لعبت اهم الأدوار في صياغة التاريخ.

ذلك في المعاني يعني فقدان الوعي في تحديد المسافات فكان أحد اسباب سقوطهم واقحام أوطانهم في محرقة من النار هي اليوم نت يقسم تلك الدول ويحولها إلى كيانات تقطع الخط المحيط في ما يعرف باسم السيادة الوطنية. وفي عرف إدارة الازمات تصبح هذه الدول واقعة في مناطق الظل حيث تغيب المعالم وتبهت القسمات. يعني فقدان الانتماء للون سياسي يحدد الاتجاه. وهذا ما نراه في إعادة صياغة جغرافيا المنطقة والتي لم تعد لها هوية واحدة أو شعب أو وطن. وهنا لا يكون التقسيم في الخريطة الواحدة إلا عبر خلق كيانات تجعل من بعض مرتكزات الفردية او عناصر الاحتواء الاجتماعية قضايا وطنية وحقوقا مشروعة تكسر سلطة شعار الوطن والأمة.

سوف تصبح المناطق دولا والجماعات شعوبا، وسوف ترسم خرائط جديدة. وسوف تغيب ما هي في حكم المنظور الآن؛ لأن الارضية قد خرجت عن شعور الانتماء للوطن الواحد، وذهبت بما ذهبت الصراعات والحروب وبما وصلت اليه حالات الجماهيرمن إفقار وجوع وانهيار كامل لكل المشاريع الوطنية والتي ظهرت في الواقع بما حملت من أكاذيب من أجل الحفاظ على السلطة .بينما مارست كل أشكال المناطقية والمذهبية والقبلية وجعلت من الأوطان سجونا وقبورا لمن يكشف الحقائق.

حين تموت في الانفس مشاعر الوطن الواحد يتصاعد كل ما ظل في حكم الممنوع. لقد هدم حائط الخوف من السلطة، بل فقدت قيمتها في الوجود فلم تعد المسافات في الانفس هي نفسها في الخرائط. إن الانفلات في هذا الامر تتكون عناصره في ذاتية الجماعات، ثم يتحول إلى حالة مرضية تنقل من عقل إلى آخر ومن مشاعر إلى رغبات وبعدها ترتفع حدة الشحن فيها إلى مستويات الانفجار ومن هنا تبدأ دورة العنف في إعادة صياغة التاريخ عبر هدم ما هو قائم.

لقد وضعت عدة نظريات حول خرائط الشرق الاوسط وفي كل حقب الصراعات ترسم المعالم خارج التشكل الواحد، حتى تحولت المنطقة المحترقة بفعل استمرارية الازمات إلى عدة كيانات غير متجانسة لا تقبل لغة تجمع المتنافر عند خطوات متقاربة. فقد رسمت حدود الدم معالم الموقع وشكلت مفردات العنف والارهاب عقدة السيطرة.

وطالما كل انشطار يقود إلى آخر تصبح عملية البرهنة على إعادة رسم الخرائط السابقة من جديد حالات من اغتصاب الحق الذي لا يردع إلا بقوة السلاح.

الحرب هنا ليست من أجل الدفاع او الحماية بل لزرع المزيد من قوة التشرذم والانقسام. والشرق الاوسط اليوم يعيش مخاض هذه المرحلة من خروجه عن جغرافية الدولة الوطنية نحو الكيانات التي اصبحت هي اللاعب المحوري في تحديد الاتجاهات غير الممسكة بطرف واحد.

لقد كسرت الحروب الأهلية في المنطقة قانون الدولة عبر إعادة ترتيب المناطق في إدارة الصراع، وفي هذا يكون التصاعد في حدة التدمير هو من يفرض لون السيطرة على الاطراف؛ لذلك نجد قوة القيادة لم تعد ذلك الامتداد في الوطن كله، بل عند حدود رسمت على جغرافية المناطقية.

لا عمل سياسي بدون قراءة الجغرافيا والفهم الموضوعي لطبيعة المكان

في غفلة من مفهوم التاريخ يظن بعض أن الذاهب لن يعود لكن معادلات الانقلاب الزمني تبرهن خطأ هذا الاعتقاد

الحاضر مرتهن بما جرى من الأحداث وبغير هذا الإدراك يضرب التكسر قوة الطموح